تأجيل النظر في قضية «كرسي الشاطئ» إلى جلسة ٨ فبراير

(محكمة الأمور المستعجلة)

قررت محكمة الأمور المستعجلة برئاسة القاضي عبد الرحمن الشامي تأجيل النظر في قضية «كرسي الشاطئ» إلى جلسة ٨ فبراير ٢٠٢٦ م، وذلك بعد أن تبين للمحكمة أن المدعي لم يقم بإعلان المدعى عليهم إعلانا صحيحا، وأن الأوراق المودعة لا تتضمن ما يفيد علم المدعى عليهم بموضوع الدعوى وبالجلسة المحددة لنظرها.

وكان المدعي، وهو صاحب مقهى يحمل الاسم ذاته على الكورنيش الشرقي، قد أقام دعواه بطلب إلزام المدعى عليهم بإزالة الكراسي والطاولات التي يضعونها على الرصيف أمام مقاهيهم، مدعيا أن ذلك يحجب واجهة محله ويضر بمصالحه التجارية. غير أن المحكمة لاحظت أن صحيفة الدعوى لم تحدد على وجه الدقة أرقام المحال المقصودة، ولم يرفق بها سوى صورة واحدة غير واضحة المعالم.

وقال رئيس الجلسة في حيثيات قراره إن «الدعوى لا تستقيم على هذا النحو، إذ لا يمكن للمحكمة أن تأمر بإزالة شيء لم تتبين موقعه على وجه اليقين، ولا يجوز أن يكون الحكم سببا في نزاع جديد بين الجيران بدلا من أن يكون حلا له». وأضاف أن المدعي مطالب بتقديم كشف بأسماء أصحاب المحال المعنيين وعناوينهم، وبصور فوتوغرافية واضحة تبين موقع كل كرسي بالنسبة للمحل المجاور.

وأشارت المحكمة إلى أن المدعي لم يقدم حتى تاريخ الجلسة ما يثبت أنه حاول التفاهم مع جيرانه قبل اللجوء إلى القضاء، رغم أن المادة ١٢ من قانون المرافعات تشترط ذلك في الدعاوى المستعجلة. كما لاحظت أن المدعي لم يرفق بملف الدعوى ما يثبت أنه أخطر البلدية بالمخالفة المزعومة، وهو ما كان يمكن أن يسهل على المحكمة الانتقال إلى المعاينة.

وأمرت المحكمة المدعي بإيداع كشف تفصيلي خلال 15 يوما من تاريخ الجلسة، على أن يتضمن اسم كل مقهى ورقم محله وعدد الكراسي التي يضعها، مع إرفاق صورة ملونة لكل واجهة. كما أمرت بإعلان جميع المدعى عليهم بالجلسة الجديدة عن طريق النشر في جريدتين محليتين، نظرا لتعذر العثور على بعضهم في العنوان المذكور.

وحددت المحكمة أتعاب المحاماة للطرفين بمبلغ 3 دنانير، وألزمت المدعي بالمصاريف المؤقتة، على أن يعاد النظر في ذلك عند الفصل في الموضوع. وتبقى الأمر الواقع على حاله إلى حين صدور الحكم النهائي.

مجلس بلدية الزيتونة يقر ميزانية 2026 بعجز قدره 3 ملايين دينار

مشاريع جديدة في النقل والإنارة وتوسعة الطريق الدائري الشمالي

الزيتونة – 14 ديسمبر 2025: صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية المنعقدة يوم الثلاثاء 9 ديسمبر على مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية 2026، بعد مناقشة استمرت ست ساعات. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع 3 أعضاء عن التصويت، وعارضه عضوان. وتبلغ قيمة الميزانية المقدرة 18.4 مليون دينار، بعجز متوقع قدره 3 ملايين دينار، يتم تغطيته من فائض السنوات السابقة ومن قرض بنكي.

وقال رئيس البلدية السيد منير الحداد في كلمته أمام المجلس إن «الميزانية لا تعد بالمعجزات، لكنها تعد بالعمل المنظم وبالشفافية في صرف كل دينار». وأوضح أن الأولوية الكبرى ستكون لمشاريع النقل العام والإنارة العمومية، مشيرا إلى أن البلدية تلقت خلال السنة الماضية أكثر من 1200 شكوى تتعلق بالطرقات المظلمة وبانقطاع الحافلات.

وتتضمن الميزانية تخصيص 4.2 مليون دينار لتوسعة الطريق الدائري الشمالي على مسافة 6 كيلومترات، وإضافة مسربين جديدين لتخفيف الاختناق المروري عند تقاطع شارع الجمهورية مع طريق المطار. كما رصد مبلغ 2.5 مليون دينار لاقتناء 20 حافلة جديدة تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط، إضافة إلى بناء مرآب متعدد الطوابق في حي المنارة يتسع لـ 350 سيارة.

في المقابل، انتقد العضو المعارض السيد فتحي الورداني ما وصفه بـ«غياب الرؤية البيئية» في الميزانية، مشيرا إلى أن مخصصات حماية الواحة القريبة من البلدية لا تتجاوز 0.8% من مجموع النفقات. وقال إن «مدينة تعاني من الحر الشديد والجفاف لا يمكنها أن تستمر في قطع أشجارها دون خطة بديلة واضحة». وطالب بتخصيص ما لا يقل عن مليون دينار لغرس 5000 شجرة في الأحياء الشرقية.

وردا على ذلك، أكد نائب الرئيس المكلف بالبيئة السيد رياض بن عمار أن البلدية ستطلق برنامجا لغرس 5000 شجرة خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 2026 ومارس 2027، بالتعاون مع جمعية أصدقاء الواحة. وأضاف أن المشروع سيشمل أيضا إنشاء حزام أخضر على طول الطريق الدائري الشمالي، وأن الدراسات الفنية للمشروع ستنطلق في يناير المقبل.

وتشمل الميزانية كذلك تخصيص 1.1 مليون دينار لتجديد شبكة الإنارة العمومية، حيث سيتم استبدال 12 ألف مصباح تقليدي بمصابيح موفرة للطاقة، على أن تنجز المرحلة الأولى قبل نهاية 2027. كما رصد مبلغ 600 ألف دينار لتهيئة الأرصفة وتركيب منحدرات للمعاقين في 14 تقاطعا رئيسيا، استجابة لمطالب جمعية المعاقين بالزيتونة.

وأعلن رئيس البلدية أن الميزانية ستعرض للمراجعة في منتصف السنة، وأن أي تجاوز في النفقات سيعرض على المجلس في دورة استثنائية. وقال: «نريد ميزانية واقعية، لا ميزانية للدعاية الانتخابية». ومن المنتظر أن تعقد أولى جلسات المراجعة في يونيو 2026.